زادت اسرائيل من سيطرتها الاقتصادية على الضفة الغربية وقطاع غزة. وخلال السنوات الأربع الأخيرة عملت السلطات على تدعيم اجراءات الضم العملي، من خلال تطبيق القانون الاسرائيلي على كل من المستوطنات اليهودية والتجمعات الفلسطينية، عبر إزاحة القانون الاردني جانباً، وتقديم القانون الاسرائيلي بواسطة أوامر عسكرية ومحاكم عسكرية. وقد تمّ قضم فظ للأراضي العامة والخاصة، بدعوى اقامة المستوطنات، في وسط التجمعات السكانية الفلسطينية (**المصدر نفسه**).

وكان آخر إجراءات الضم هذه، هو افتتاح أول جلسة لمحكمة الصلح، التي عقدت في مستوطنة كريات أربع. وكانت هذه المحكمة قد أُنشئت وفقاً لأمر خاص من قِبَل حاكم المنطقة العسكري نُشر يوم ١٩٨١/٣/١، ووفقاً لهذا الأمر خُوِّلَت المحكمة حق النظر في قضايا محاكمات البداية، وكذلك الاستئناف، وفقاً لنظام خاص ارفق بهذا الأمر يشابه الأنظمة المماثلة في اسرائيل. ويرى محامون محليون أن إقامة مثل هذه المحاكم، هي خطوة أولى نحو تطبيق القانون الاسرائيلي على المناطق المحتلة (**هآرتس**، ١٩٨١/٦/٢٣).

موقف دايان

أما عضو الكنيست موشي دايان، فقد طرح مشروعاً للحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، تفرضه اسرائيل من جانب واحد، الهدف منه، ضمان استمرار الهيمنة الاسرائيلية في الضفة والقطاع، والحؤول دون انتقالهما لأية سيادة أخرى، على أمل أن تؤدي التطورات الجارية، على الطبيعة، إلى إلغاء جميع الخيارات الخارجة عن نطاق السيادة الاسرائيلية. وهذا المشروع ليس أكثر من محاولة لكسب الوقت لإنجاز الهدف النهائي الذي يسعى إليه دايان منذ الاحتلال الاسرائيلي للمناطق المحتلة عام ١٩٦٧، وهو معارضته للانسحاب من أية منطقة، وبقاء الجيش الاسرائيلي في جمع المناطق (**المصدر نفسه**).

موقف عضو الكنيست عوزي برعام

ويعتبر من «حمائم» حزب العمل، فقد بلور مشروعاً سياسياً، لتغيير وضع الضفة الغربية، ينص على نقل مسؤولية ما يجري في الضفة الغربية بالتدريج، من قادة المناطق في الحكم العسكري، إلى أشخاص مدنيين، يخضعون مباشرة لرئيس الحكومة، بينما ينتظم العاملون في اطار الحكم العسكري من اليهود والعرب، ضمن «جهاز مدني» تابع لمكتب رئيس الحكومة. ويقترح برعام، أن يتم هذا المشروع بالتشاور مع الاردن. على أن تعلن اسرائيل «أنها تعتبر المناطق الواقعة في محور غور الاردن ـ العربه، منطقة لتطوير مشروعات اقليمية مشتركة، مثل الزراعة والطاقة والسياحة والصناعة» (**دافار**، ١٩٨١/٢/٢٥).

موقف رئيس الوزراء

تعهد مناحيم بيغن، يوم ١٩٨١/٥/٧، في اجتماع انتخابي، عُقد في مستوطنة أريئيل، في اطار حملة «نحن على الخارطة» قائلاً: «أنا مناحيم بيغن، أتعهد بصدق أن أقوم بخدمة هذه الامة، وفقاً للقانون، من موقع رئيس الحكومة، لن نتخلى عن أية قطعة أرض من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان» (**هآرتس**، ١٩٨١/٥/٩).

كذلك تحدَّث في هذا الاجتماع اريئيل شارون، وزير الزراعة، ورئيس اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان، فقال: «إن من يطالب بمنع وجودنا على الجبل [يقصد جبل السامرة] يُبقي أمننا بأيدي الأجانب». وأضاف، «لن ننزل عن هذا الجبل أبداً». وقد وعد المستوطنين، في حال فوز الليكود في الانتخابات، بمضاعفة المستوطنات مثنى وثلاث ورباع وخماس (**المصدر نفسه**).

تهويد الخليل

تعود قضية تهويد الخليل إلى الستينات، إبان حكومة المعراخ، فعند وصول مجموعة الحاخام ليفنغر إلى فندق بارك في مدينة الخليل عام ١٩٦٨، زارهم يغئال آلون، وزير العمل آنذاك، ورحّب بهم قائلاً، «لقد فزتم بلقب الطلائعيين الأوائل، في عملية تجديد الاستيطان اليهودي في هذه المدينة... لقد كانت هنا جالية يهودية ترزح تحت حكم أجنبي، اقتُلِعَت بأعمال العنف قبل أربعين عاماً، وليس من المعقول منع استيطان